The Relationship between Family Financial Planning and Family Quality of Life

DR. ENASS KHALIL ALQUQA •
RESEARCHERS FADWA SALEM AHMED, RANDA FATHI AL-AQTAS, AND MARYAM ALI HASSAN ABDULLAH •

Abstract

The study aimed to identify the levels of financial planning among a sample of Emirati families in Sharjah and Ajman and its impact on the quality of family life, amounting to (92) from different families from the United Arab Emirates by (92) males and(92) females, ranging in age (25-65) years with an average age (2.46) for males, and a standard deviation (.8860), females have a standard mean (2.14), and a standard deviation (0.790), and the study relied on the associative approach due to its suitability to the nature of the study, by determining the direction of different relationships and their strength between the study variables, as well as demonstrating the ability to interpret the independent variable represented by the three axes of family planning (behavior Consumption, investment, saving) based on the dependent variable represented by the four axes in the quality of family life (family interaction, parental support, emotional support, financial support).

The study concluded that there is a statistically significant positive relationship of financial planning towards the quality of family life, and the researchers reached a set of results, most notably: There is a positive impact and correlation between financial planning and the quality of family life, as financial planning has contributed significantly to raising the degree of quality of family life, and this is shown by the respondents ‹ answers, the study also revealed the absence of a statistical impact of demographic data associated with financial planning and its impact on the quality of family life, and that the examiners have a high ability to financial planning, as well as full knowledge of dealing with the concepts of quality of family life, and dealing with financial planning concepts such as investment and saving, which contributed to raising the quality of their family life, and the study recommended the need to raise Family awareness through associations that care about women›s affairs the importance of family planning Through seminars and guidance programs based on dialogue and discussion and the introduction of the concept of financial planning in some economics courses at schools and universities; to help students, as they are the future heads of families to solve the problems they face in a correct scientific way, as well as cooperation between specialists in the management of family and childhood institutions and various media agencies; to provide programs to develop the ability of financial planning and its relationship to the quality of family life in all aspects of life, especially the management of financial income in a sound scientific manner, and to conduct further studies related to planning and quality of life with other variables.

Keywords: financial planning, consumer behavior, investing, saving, quality of life, family interaction, parental support, emotional support, financial support.

• Assistant Prof. College of Art, Social Sciences and Humanities
• College of Art, Social Sciences and Humanities

تحليل مضامين الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في الأردن وعُمان ودورها في الارتقاء برفاهية المواطن

د. آمنة عوض الغرايبة •

د. منى عبداللطيف خيرالله •

د. هدى عبدالحميد الحجاج •

DOI: 10.12816/0062257

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على مكونات وأهداف الإستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية في كل من الأردن وعُمان خلال الفترة 2019 – 2025، والتعرف على فعالية البرامج الاجتماعية المنفذة في تحسين رفاهية المواطنين، وإلى معرفة نقاط القوة والضعف في السياسات والبرامج المنفذة في الأردن وعُمان، وإلى معرفة الفروقات الرئيسية بين الإستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية في الأردن وعُمان. واستخدمت هذه الدراسة منهج تحليل المضمون بوصفه أداة علمية مناسبة لتحليل الوثائق الرسمية والإستراتيجيات الوطنية. وتشير نتائج الدراسة إلى أن الأردن وسلطنة عُمان يمتلكان إستراتيجيات قوية للحماية الاجتماعية، ولكن بأساليب مختلفة، فالإستراتيجية الأردنية تهدف إلى تحسين رفاهية المواطن من خلال تعزيز فرص العمل وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية، وتركز بشكل كبير على الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وإن فعالية التشغيل تواجه تحديات مثل: ضعف التنسيق وقلة فرص التدريب المهني الملائم وقيود الميزانية، ما يؤثر على

• وزارة التربية والتعليم - معلمة صعوبات تعلم – الأردن - Jalabnh82@gmail.com

• أستاذ علم النفس المساعد - قسم العلوم الاجتماعية - كلية الاداب والعلوم التطبيقية – جامعة ظفار، سلطنة عمان - mkhairallah@du.edu.om

• الجامعة الأردنية - كلية الآداب - قسم العمل الاجتماعي – الأردن - h.alhajjaj@ju.edu.jo

تاريخ استلام البحث: 2025/3/16م ، تاريخ قبوله: 2025/5/11م

شمولية المستفيدين. أما فيما يتعلق بسلطنة عُمان فالإستراتيجية تعتمد على تعزيز الحماية الاجتماعية عبر الدعم المالي المباشر والتأمين الاجتماعي، وتهدف إلى تحسين مستوى المعيشة للفئات الأكثر هشاشة مثل كبار السن وذوي الدخل المحدود، وترتكز بشكل رئيسي على صندوق الحماية الاجتماعية الذي يعد المصدر الأساسي للتمويل والتنفيذ، وتعتمد على التحول الرقمي بشكل متكامل، وتعتمد بشكل كبير على التمويل الحكومي، كما يعتمد نظام الحماية الاجتماعية على الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لضمان استهداف دقيق للفئات الأكثر احتياجًا.

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية الوطنية، الحماية الاجتماعية، الرفاهية الاجتماعية، الأردن، سلطنة عُمان.

أولاً: مدخل لمشكلة الدراسة:

تتمثل رؤية الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2019 – 2025) في(أن يتمتع جميع الأردنيين بحياة كريمة وبيئة عمل لآئقة وخدمات اجتماعية ممكنه)، فقد تم أُعدت هذه الإستراتيجية على مدى أكثر من ثمانية عشر شهراً من خلال جهود متواصلة وكبيرة بذلتها اللجنة التوجيهية التي تنظمها وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة التنمية الاجتماعية، ولجنة فنية وفريق عمل متخصص، ودائرة الإحصاءات العامة التي قدمت دوراً أساسياً في توفير البيانات اللازمة من خلال مسح نفقات الأسرة 2017-2018م ودخلها، وذلك لتحليل الوضع الحالي للأردنيين في الفقر والتشغيل، وبيئة العمل، والتعليم، والصحة، وبرامج المساعدات الاجتماعية القائمة، وقد قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) دعماً مالياً وفنياً خلال مراحل تطوير الإستراتيجية.

وللأردن تجربة طويلة مع البرامج المصممة لحماية مواطنيه وتمكينهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية، وتعزيز قدراتهم على التعامل مع المخاطر التي قد تؤدي بهم إلى الفقر، وقد كان الأردن رائداً في كثير من الأحيان باتباعه نهجاً جديداً في تقديم العديد من تلك البرامج وإيصال خدماتها بنسب غير مسبوقة لمواطنيه حسب المعايير الدولية، وهذا ما أكدته دراسة (حمود،2014) التي هدفت إلى مناقشة أهمية دمج شبكات الأمان الاجتماعي ضمن السياسات الاجتماعية العامة للدولة، وتوصلت الدراسة إلى أن برامج الحماية الاجتماعية غالبًا ما تُنفذ بشكل منفصل عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ما يقلل من فعاليتها، وأن توفير الحماية الاجتماعية يجب أن يكون جزءًا من إطار أوسع يهدف إلى تقليل الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

وتتشكل الحماية الاجتماعية من مجموعة من البرامج التي تهدف إلى تمكين الفقراء، من خلال تزويدهم بالمهارات المطلوبة والقدرة على المطالبة والضغط بهدف تحقيق التحرر من الحاجة والخوف، وتزويدهم بما يؤكد حقوقهم في العيش بكرامة، بما يضمن الحصول على التعليم والخدمات الصحية وشبكات السلامة التي تسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتوافق النفسي (عبد الصمد، 2009، ص17).

كما أن أشكال الحماية الاجتماعية تتأثر بالعادات والتقاليد والمعتقدات والمعايير والقيم السائدة في مختلف البلدان، وتتكامل النظم الرسمية مع مجموعة واسعة من أشكال الدعم المقدم إما من القطاع الخاص، وإما من المؤسسات الدينية، وإما من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التجارية، غير أن هذا الدعم يختلف في الحجم والقدرات، وعلى أساسه يحدد طابع مختلف مكونات الحماية الاجتماعية (الأمم المتحدة، 2015، ص1).

وقد تناولت العديد من الدراسات العربية والأجنبية برامج الحماية الاجتماعية، إذ هدفت دراسة (الحديدي، 2015) إلى التعرف على سياسات الحماية الاجتماعية وبرامجها الخاصة بالأسر الفقيرة في مصر، التي توصلت إلى رؤية مستقبلية لتدعيم برامج الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة والمهمشة، بهدف تمكين تلك الأسر من مواجهة الفقر والبطالة والارتقاء بالخدمات الاجتماعية كافة، وهدفت دراسة (خزام،2004) إلى تحليل تطور سياسة التأمينات الاجتماعية في مصر خلال الفترة الممتدة من عام 1936 حتى 2001، وإلى تحديد أبرز التغيرات التي طرأت على النظام المصري للتأمينات الاجتماعية، التي توصلت إلى أن هناك العديد من العوامل التي أثرت على تطور هذا النظام، من بينها التغيرات الاقتصادية، والسياسات الحكومية، والتشريعات القانونية التي عُدلت على مدار العقود. ودراسة (طنش، 2011) التي هدفت إلى تحليل مدى تضمين الدستور المصري لبرامج الحماية الاجتماعية، ومدى انعكاس هذه البرامج على السياسات العامة للدولة، إذ استعرضت النصوص الدستورية ذات الصلة بالحماية الاجتماعية، وأجرت تقييمًا لمدى فاعلية تطبيقها، وتوصلت الدراسة إلى أن مواد الدستور تواجه تحديات حقيقية، أبرزها غياب التكامل بين السياسات الاجتماعية المختلفة، ما يؤدي إلى تشتت الجهود وعدم تحقيق الأهداف المرجوة بالشكل المطلوب. وتوصلت دراسة (الزغل، 2019) التي إجريت في الكويت إلى وجود فروق جوهرية دالة إحصائيًا بين قضايا اهتمام سياسات الحماية الاجتماعية خلال مراحل تحليلها (1960-2019)، وهناك

فروق جوهرية دالة إحصائياً بين الأهداف والقيم المتصلة بسياسات الحماية الاجتماعية، وهناك فروق جوهرية دالة إحصائياً بين الجوانب التطبيقية لسياسات الحماية الاجتماعية ونتائج تنفيذها وأثرها في المجتمع، وهناك فروق جوهرية دالة إحصائياً بين التفاعلات المتوقعة بين سياسات الحماية الاجتماعية والقوى المؤثرة على وضعها وتنفيذها خلال مراحل تنفيدها وتحليلها. وهدفت دراسة (العبيدي، 2009) إلى تحليل نظام الحماية الاجتماعية في ليبيا، من خلال دراسة التشريعات والسياسات الاجتماعية ذات الصلة، وتوصلت الدراسة إلى أن نظام الحماية الاجتماعية في ليبيا يواجه العديد من التحديات والمعوقات، أبرزها ضعف الإدارة التشريعية، وغياب آليات تنفيذ فعالة داخل المؤسسات الخدمية المختلفة، ما أدى إلى فجوات كبيرة في تقديم الخدمات الاجتماعية للفئات المستحقة.

كما توصلت دراسة (الرشيدي، 2015) التي أُجريت في مصر إلى أهمية الشراكة الفاعلة بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني من أجل صنع وتنفيذ سياسات للحماية الاجتماعية للشباب، التي تهدف لتمكينهم وإشباع احتياجاتهم والحد من مخاطر مشكلة الهجرة غير الشرعية. وتوصلت أيضاً دراسة (Marianne & Sophie,2014) التي أُجريت في جنوب أفريقيا من خلال تطبيق نظريات المواطنة على الحماية الاجتماعية إلى أن الواجبات لا يجب أن تتحملها الدولة وحدها وأن تفرض على المواطنين حقوقاً مشروطة، ومن ثم سياسات الحماية الاجتماعية المستدامة تعزز دور المواطنين بصفتهم أصحاب الحقوق والواجبات. وكما توصلت دراسة (Zitha,2013) التي أُجريت في أفريقيا إلى ضرورة توفير سياسات الحماية الاجتماعية وبرامجها أكثر شمولاً للتخفيف من حدة أثر التغييرات الاقتصادية على الأسر وعدم امتداد هذه الآثار إلى الأجيال القادمة.

وتعد الحماية الاجتماعية ركناً أساسياً لتحقيق الرفاهية للمواطن الأردني، باعتبارها التزاماً أصيلاً من الدولة تجاه بعض الفئات الاجتماعية المستحقة بهدف حمايتهم من الفقر وتمكينهم من تحقيق مستوى معيشة أفضل، وهذا ما أكدته دراسة (Ariel et al, 2014) التي هدفت إلى وضع الحماية الاجتماعية على قائمة أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015، إذ تناولت دور الحماية الاجتماعية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومدى تأثيرها على الحد من الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتوصلت الدراسة أن الدول التي استثمرت في أنظمة حماية اجتماعية قوية تمكنت من تحقيق معدلات تنمية أعلى، وتقليل الفجوة بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

وتقوم الرفاهية الاجتماعية على أساس أن المجتمع يفضل وضعاً اجتماعياً يعيش فيه الأفراد بشكل أفضل، وقد ترتبط بالدخل الاقتصادي، إذ أن مؤشر الرفاهية الاجتماعية يعتمد على ثلاثة معايير أساسية: المعيار الأول (الحاجات الإنسانية الأساسية، كتوفر الحاجات الضرورية)، وهذا المعيار يتضمن المؤشرات الأربعة الآتية: (التغذية والرعاية الصحية، والمياه والصرف الصحي، والمأوى والسكن، والسلامة الشخصية)، وأما المعيار الثاني (أساسيات الرفاهية)، فهو يتعلق بالازدهار ويتضمن المؤشرات الأربعة الآتية: (إتاحة الوصول للمعرفة الأساسية، وإتاحة الوصول للمعلومات والاتصالات، والصحة والعافية، وجودة البيئة)، وأما المعيار الثالث (الفرصة) فيتعلق بشعور حيال الحكومة، ويتضمن المؤشرات الأربعة الآتية: (الحقوق الشخصية، والحرية الشخصية والاختيار، والتسامح والاندماج، وإمكانية الوصول إلى التعليم المتقدم) (Porter&Stern, 2016,p32) .

وتشير الرفاهية الاجتماعية إلى الثقة والمواقف الإيجابية تجاه الآخرين، والقدرة على جودة العالم الاجتماعي وتنظيمه وعمله، وإيجاد معنى للأحداث، إذ تُصور الرفاهية الاجتماعية على أنها تقييم لظروف الفرد ومهامه في المجتمع (Capone,Donizetti,&Petrillo,2017). كما توصلت نتائج الدراسات السابقة إلى أن المشاركة الاجتماعية والشعور بالانتماء إلى المجتمع، والدعم الاجتماعي ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالرفاهية الاجتماعية (Cicorgnani, et,. al, 2008).

وبناء على ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال التالي: ما دور الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في تحقيق الرفاهية للمواطن الأردني (2019 – 2025)، دراسة مقارنة مع قطاع الحماية لإجتماعية في عُمان (2021-2024).

ثانيًا: أهمية الدراسة:

أ- الأهمية النظرية:

1. تأتي هذه الدراسة لتسهم في إثراء الأدب الأكاديمي حول موضوع الحماية الاجتماعية ودورها في تحسين رفاهية المواطنين في البلدان النامية مع التركيز على الأردن وعُمان.
2. تقدم الدراسة تحليلًا متعمقًا للإستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية في هذين البلدين، ما يسهم في فهم أكثر شمولية لتحديات تطبيق هذه الإستراتيجيات وفرصها في سياقات مختلفة.
3. تسعى الدراسة إلى تقديم إطار نظري يساعد الباحثين والأكاديميين على تحليل سياسات الحماية الاجتماعية وتقييمها بطرق منهجية وعلمية.

4. تُبرز الدراسة أهمية العلاقة بين الحماية الاجتماعية والرفاهية الاجتماعية من خلال استكشاف كيفية تأثير برامج الحماية الاجتماعية على تحسين مستوى المعيشة، والتعليم، والصحة، والاستقرار النفسي والاجتماعي للمواطنين فى كل من الأردن وعُمان.

ب - الأهمية التطبيقية:

1. أما من الناحية التطبيقية فتسهم في تقديم توصيات عملية وقابلة للتنفيذ للحكومات وصناع القرار في الأردن وعُمان.
2. تطوير سياسات الحماية الاجتماعية وتنفيذها للجهات المعنية، من خلال تحليل البيانات والإحصاءات المتاحة.
3. ستقدم الدراسة تقييمًا شاملاً لفعالية البرامج والإستراتيجيات الحالية وستحدد النقاط القوية والنقاط التي تحتاج إلى ترقية وتعزيز فيها، التي ستساعد هذه التوصيات في تحسين تصميم برامج الحماية الاجتماعية وتنفيذها لضمان تحقيق أقصى استفادة للفئات المستهدفة.
4. تسهم الدراسة في تعزيز الشراكات بين الحكومات، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني؛ لتحقيق أهداف الحماية الاجتماعية بشكل أكثر فعالية واستدامة.
5. يمكن أن تكون نتائج هذه الدراسة أداة قيمة للمجتمع الدولي والجهات المانحة، التي تسعى لدعم برامج الحماية الاجتماعية في البلدان النامية، من خلال تقديم رؤى وتوصيات مبنية على تحليل دقيق وشامل، التي من الممكن أن تسهم في تحسين إستراتيجيات التمويل والدعم الفني لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

وتجمع هذه الدراسة بين الأهمية النظرية والتطبيقية من خلال تقديم تحليل عميق وشامل لإستراتيجيات الحماية الاجتماعية في الأردن وعمان، ما يسهم في تعزيز الفهم الأكاديمي وتحسين السياسات العملية لتحقيق رفاهية المواطنين.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعرف إلى مكونات الإستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية وأهدافها في كل من الأردن وعُمان خلال الفترة 2019 – 2025.

2. التعرف على فعالية البرامج الاجتماعية المنفذة في تحسين رفاهية المواطنين في الأردن وعُمان.
3. التعرف على نقاط القوة والضعف في السياسات والبرامج المنفذة في الأردن وعُمان.
4. التعرف على الفروقات الرئيسية بين الإستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية في الأردن وعُمان.
5. التعرف على التوصيات التي يمكن تقديمها لتحسين الإستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية في كلا البلدين.
6. التعرف على كيفية تعزيز الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني لضمان تحقيق أهداف الحماية الاجتماعية في الأردن وعُمان.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

1. ما مكونات الإستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية وأهدافها في كل من الأردن وعُمان خلال الفترة 2019 – 2025؟
2. ما فعالية البرامج الاجتماعية المنفذة في تحسين رفاهية المواطنين في الأردن وعُمان؟
3. ما نقاط القوة والضعف في السياسات والبرامج المنفذة في الأردن وعُمان؟
4. ما الفروقات الرئيسية بين الإستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية في الأردن وعُمان؟
5. ما التوصيات التي يمكن تقديمها لتحسين الإستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية في كلا البلدين؟
6. كيف يمكن تعزيز الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني لضمان تحقيق أهداف الحماية الاجتماعية في الأردن وعُمان؟

خامساً: مفاهيم الدراسة:

1.مفهوم الحماية الاجتماعية:

الحماية الاجتماعية: تُعرف بإنها أداة لتحقيق العدالة للجميع بغض النظر عن العمر، أو العرق أو الدين والجنسية من خلال توفير عدد من الخدمات الأساسية التي من شانها تحقيق الحياة الكريمة بعيداً عن الفقر والاستغلال.

الحماية الاجتماعية : الإجراءات العامة التي تتخذ بشأن الضعف والخطر والاستبعاد، وهي الفئات التي يمكن أن تتضمنها السياسة الاجتماعية، وبذلك فهي تتعامل مع المستضعفين من

الفقراء وغير الفقراء الذين هم بحاجة إلى الحماية من الصدمات وأحداث الحياة، وهنا تقدم برامج الحماية عن طريق المؤسسات الحكومية وغير الحكومية (خزام، 2016).

تُعرف اليونيسيف الحماية الاجتماعية: بأنها مجموعة من القطاعات تتضمن البرامج والسياسات العامة والخاصة، التي تهدف إلى القضاء على نقاط الضعف الاقتصادية والاجتماعية للحد من الفقر والحرمان (UNICEF, 2012, p2).

التعريف الإجرائي للحماية الاجتماعية: عُرفت بأنها جميع الحقوق التي يجب أن يتمتع بها المواطن داخل الدولة التي يعيش فيها، بهدف الوقاية من الفقر، وتحقيق أفضل مستوى معيشي له على المستويات كافة.

2 - الرفاهية الاجتماعية:

الرفاهية الاجتماعية: عرفت الأمم المتحدة الرفاهية الاجتماعية بأنها « مجموعة متسقة من الأنشطة والبرامج الموجهه نحو الخدمات الاجتماعية لتحسين حالة المجتمع والفرد. (محمد أحمد بيومي، 1999، ص171).

الرفاهية الاجتماعية: عُرفت بأنها تصورات الأفراد وخبراتهم في الظروف الاجتماعية، بالإضافة إلى درجة استجاباتهم الناجحة للتحديات الاجتماعية. (Keyes, 1998).

الرفاهية الاجتماعية: عُرفت أيضًا بأنها وصف الأفراد لتصوراتهم وتجاربهم عن رفاهيتهم في المجتمع، بالإضافة إلى رضاهم عن هيكلهم الاجتماعي ووظيفتهم الاجتماعية (Key-Roberts, 2009).

التعريف الإجرائي للرفاهية الاجتماعية: عُرفت بأنها توسع الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنيين بما يضمن لهم تحقيق المساواة و مبادئ العدالة الاجتماعية.

سادساً: الإطار النظري للدراسة:

أ. أهداف الحماية الاجتماعية:

1. تحسن المستويات المعيشيه: من خلال الحماية من الفقر والتخفيف منه.
2. تعزيز القدرة على التعافي من الصدمات الاقتصادية: من خلال مساعدة الأسر على التغلب على تأثيرات الصدمات السلبية على الفقراء والمهمشين.
3. الإدماج الاجتماعي: من خلال تمكين الاستثمار في رأس المال البشري. (جوانا وآخرون، 2012، ص6).

ب. وظائف الحماية الاجتماعية:

للحماية الاجتماعية العديد من الوظائف التي تستهدف الارتقاء بالإنسان والمجتمع ومن هذه الوظائف:

1. وظيفة الحماية: تهدف إلى توفير الإغاثة والمساعدة الاجتماعية لأولئك الذين لا يستطيعون العمل وكسب لقمة عيشهم، واستحقاقات الأعاقة، والمعاشات الاجتماعية للفقراء المسنين.
2. وظيفة الوقاية: تهدف إلى توفير التأمين الاجتماعي «للفئات الضعيفة اقتصادياً» الذين يحتاجون إلى دعم لمساعدتهم على إدارة صدمات معيشتهم، والأنظمة الرسمية لمعاشات التقاعد والتأمين الصحي وإعانة الأمومة وإعانات البطالة.
3. وظيفة التحويلية: تهدف إلى تعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والتدخلات التحويلية لحماية الفئات الضعيفة اجتماعياً، كالأشخاص ذوي الإعاقة أو ضحايا العنف المنزلي من التمييز وسوء المعاملة، إضافة إلى حملات التوعية لتغيير المواقف والسلوك العام وتعزيز العدالة الاجتماعية. وهذا ما أكدته دراسة (عبد اللطيف ،2014) أن غياب أنظمة معلومات دقيقة يؤدي إلى ضعف القدرة على تقييم أداء سياسات الحماية الاجتماعية، ما يؤثر على كفاءتها في تحقيق العدالة الاجتماعية.
4. وظيفة التعزيز: تهدف إلى تعزيز الحقوق والدخل الحقيقي والقدرات، التي تتحقق من خلال مجموعة برامج تعزز سبل العيش الكريم (Alejandro, Morlachetti, 2016).

ج-مكونات الرفاهية الاجتماعية:

تتكون الرفاهية الاجتماعية من خمسة أبعاد وهي: (1) التكامل الاجتماعي، ويتضمن تقييم الفرد لنوعية علاقاته مع أفراد المجتمع. (2) القبول الاجتماعي، ويتضمن تفسيرات الفرد وقبوله للأفراد الآخرين بناء على شخصياتهم، بالإضافة إلى مشاعر الثقة والراحة في التفاعل معهم. (3) المساهمة الاجتماعية، ويتضمن تقييم الفرد لقيمته الاجتماعية، ويتضمن كذلك اعتقاد الفرد بوجود شي ثمين لمشاركته مع المجتمع. (4) الإدراك الاجتماعي، ويتضمن اعتقاد الفرد بتطور المجتمع وإمكانية التقدم. (5) التماسك الاجتماعي، ويتضمن تصور الفرد لجودة والمجتمع الذي يعيش فيه (Keyes, 1998).

أولاً: منظومة الحماية الاجتماعية في الأردن:

عملت الحكومات الأردنية المتعاقبة منذ سنوات تأسيس الدولة الأولى على إرساء قواعد أولية للحماية الاجتماعية، بدأتها مبكراً بتوفير الخدمات الصحية لمواطنيها ووضع أول قانون لتنظيم جمع الزكاة، وتأسيس وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والتوسع في تقديم خدمات التعليم من خلال إرساء النظام العام للتعليم، وتوفير التأمين الصحي، وإنشاء مؤسسة للإسكان، وتعد وزارة التنمية الاجتماعية الوزارة الأساسية عندما يتعلق الأمر بسياسات وبرامج الحماية الاجتماعية، إذ يغطي نطاق عمل وزارة التنمية الاجتماعية مجموعة واسعة من المسؤوليات، ولكن بشكل أساسي الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية للنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن فقد أطلقت الحكومة عدداً من الخطط والإستراتيجيات الوطنية من أجل توسيع برامج الحماية الاجتماعية، كالإستراتيجية الوطنية للحد من الفقر (2013 - 2020) التي تم طُورت بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يليها بعد ذلك الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2019 – 2025) التي تم بُحثت في هذه الدراسة (سالم، 2021، ص 9-10).

أ- تاريخ برامج الحماية الاجتماعية في الأردن:

بتاريخ (1951 - 1960) أُمّن التقاعد المدني للقطاع العام، وأُصدر قانون التنمية الاجتماعية والعمل، ودُعمت السلع إبتداء من القمح والسكر عام (1960)، وبتاريخ (1971-1980) وأُصدر قانون العمل، وأُمّن التقاعد للقطاع الخاص، وأُصدر صندوق الزكاة وبنك الإسكان، وصندوق التنمية والتشغيل، ثم بتاريخ (1981 - 1990) أُصدر صندوق المعونة، وبعد ذلك بتاريخ (-1991 2000) أُصدرت شبكة الأمان الاجتماعي، والتغذية المدرسية، وبرامج إسكان مباشر لذوي الدخل المتدني والمتوسط، ومن ثم بتاريخ (2001 - 2010) أُصدرت إستراتيجية محاربة الفقر(2002)، وجيوب الفقر، وصندوق دعم الطالب، وبتاريخ (2011-2017) أُصدرت إصلاحات الضمان الاجتماعي، وتحويلات نقدية بدل دعم الوقود، ووُسعت شرائح التامين الصحي، ومن ثم بتاريخ (2018 2019-) أُصدرت تحويلات نقدية بدل دعم الخبز، والإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2019-2025) (https://www.mop.gov.jo).

ب- صُممت الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية بناء على ثلاثة محاور رئيسة:

1 - فرصة: تتمثل في زيادة الحماية المتعلقة بالعمل، وزيادة فرص العمل وإمكانية الوصول

إليها ونوعية الوظائف إذ تتمثل في تحفيز أرباب العمل على تشغيل الأردنيين، والحد من تفضيل الأردنيين للعمل في القطاع العام دون القطاع الخاص، وزيادة كفاءة الإنفاق الحكومي على برامج العمل، وتقديم مجموعة من الخيارات لبرامج سوق العمل النشطة تشمل التوسع في(برامج التشغيل مقابل الأجر) الممولة من القطاع العام أو الجهات المانحة، والاستمرار في تطوير الأنظمة الداعمة للعمل في المنزل بما في ذلك العمل في رعاية الأطفال، وتشجيع العاملين في القطاع غير المنظم الاشتراك في الضمان الاجتماعي بتمويل مشترك من صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني وميزانية المساعدات الاجتماعية (https://www.mop.gov.jo).

2 - تمكين: تتمثل في ضمان توفير خدمات تعليمية عادلة للجميع ومواءمة النظام التعليمي مع سوق العمل، والوصول إلى تأمين صحي شامل وعادل بتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي وشفافيته على قطاع الصحة واستغلال الموارد المالية، وتحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية وتقليل الاستخدام المفرط لخدمات الرعاية الثانوية والأولية، و تضمن وزارة التنمية الاجتماعية برامج رعاية وحماية اجتماعية مناسبة تتمثل في:

- أن تؤكد برامج الرعاية والحماية الاجتماعية على الاندماج في الأسرة والمجتمع لذوي الإعاقة وكبار السن والأيتام وفاقدي السند الأسري (بدلاً من اللجوء إلى الرعاية المؤسسية)، وتوفير البيوت الجماعية للمسنين القادرين على رعاية أنفسهم من خلال الجمعيات، وإعادة توزيع الموارد المتاحة تدريجياً من الرعاية المؤسسية إلى الرعاية الأسرية أو البديلة أو البيوت الجماعية والرعاية النهارية للمسنين والمتقاعدين وذوي الإعاقة، وهذا ما أكدتة دراسة (عثمان ،2024) على ضرورة سن نصوص قانونية لحماية المسنين، في حين أن توفير الرعاية النهارية والمنزلية للمسنين يشكل أحد أبرز العوائد الناتجة عن تنفيذ هذه السياسات، ودراسة (حسان ،2023) التى توصلت إلى أن توفير إقامة مناسبة للأطفال داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية يعد من الأهداف الأساسية لهذه السياسة، ما يسهم في تحسين مستوى الخدمات المقدمة لهذه الفئة وضمان بيئة آمنة ومستقرة لهم.

- توفير وزارة التنمية الاجتماعية للخدمات اللازمة مثل الخدمة المجتمعية والإشراف عليها لتفعيل تطبيق العقوبات البديلة للانتهاكات غير الجنائية للقانون ما أمكن بالتنسيق مع مديرية العقوبات المجتمعية في وزارة العدل، وخاصة للأحكام المتعلقة بعدم تسديد القروض أو الحكم على الأحداث في القضايا غير الجنائية، على أن تكون ضمن مناطق قريبة من سكنهم، وفي

مجالات محددة كالقطاع الزراعي وصيانة المدارس مثلاً للذكور والمشاريع الأنتاجية للأناث وبتنسيق مع مجالس المحافظات (https://www.mop.gov.jo)،

3 - كرامة : إذ تضمن تقديم الحكومة مساعدات اجتماعية مستهدفة وموقتة للمواطنين الذين لا يستطيعون تحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصادياً لتمكينهم من الحفاظ على مستوى أساسي من الاستهلاك، فأن أكبر برامج المساعدات الاجتماعية المستهدفة للفقر في الأردن هو برنامج المساعدات النقدية المتكررة الذي يديرها صندوق المعونة الوطنية إذ يصل حالياً إلى قُرابة (240,000) فرد، بمعدل مساعدة نقدية تبلغ قُرابة (28) دينار للفرد الواحد شهرياً، بالإضافة إلى ذلك يحصلون على التأمين الصحي والمساعدة الغذائية العينية من تكية أم علي، وكذلك يقدم صندوق الزكاة المساعدات للمستفيدين في المنطقة نفسها، من خلال جمع التبرعات على مستوى المجتمع، ويقدم مساعدات نقدية شهرية تستهدف في المقام الأول أسر الأيتام، وقد قدم خدمات اجتماعية ناجحة للغاية مثل مستشفى المقاصد في عمّان.

وكذلك لدى الأردن برنامجان كبيران يوفران المساعدات العينية، يتمثل البرنامج الأول في برنامج التغذية المدرسية، إذ تناول وجبة إفطار مغذية خلال الدراسة أمر هام للغاية للطالب وتحسين مستواه الدراسي بشكل عام، والأسر الفقيرة أكثر ميلاً لأرسال أطفالها إلى المدرسة في حال توفر الوجبة الغذائية، فقد وصل برنامج التغذية المدرسية إلى قُرابة (355,000) طالبًا ملتحقين في (1760) مدرسة في عام (2018) وبتمويل من الموازنة العامة وتبرعات من برنامج الغذاء العالمي.

ويتمثل البرنامج الثاني في برامج مساكن الفقراء، إذ تعمل على توفير مسكن مستقل تشيدة الحكومة للأسر الفقيرة المستهدفة التي تمتلك أرضاً، أو تقوم بصيانة منزل الأسرة القائم، أو شراء مسكن يُنتفع به من قبل الأسرة الفقيرة، وتوفر الدعم النقدي للنفقات المتعلقة بالمسكن بما في ذلك فواتير الكهرباء والإيجار للمستأجرين الفقراء (https://www.mop.gov.jo).

وتتحمل وزارة التنمية الاجتماعية متابعة تنفيذ هذه الإستراتيجية في محاورها الثلاثة، وبينت نتائج تطبيق هذه الإستراتيجية ارتفاع عدد الأسر المستفيدة من (125) ألف أسره عام (2019)، إلى (220) ألفاً في عام (2023) وبكلفة إجمالية تقدر ب (249) مليون دينار، وارتفع عدد المشتركين إلزامياً بالضمان الاجتماعي، ووُسع الضمان الاجتماعي في التغطية ليشمل

العمال في القطاع غير المنتظم والشركات الصغيرة، ورفع سن التقاعد المبكر، ودعم مشاركة المرأة في سوق العمل.

إذ بلغ عدد المؤمن عليهم خلال الربع الأول من العام (2022) إلى (1423) ألف مؤمن عليه بنسبة بلغت (8%) مقارنه مع الربع نفسه من العام الماضي. وبلغ أعداد العاملين الأردنيين في هذه الشركات والمؤسسات خلال عام (2022) بنسبة (1.1%) مقابل عدد العاملين غير الأردنيين بنسبة (5.4%)، ويعود سبب الارتفاع أعداد المؤمن عليهم لعام (2022)، إلى إطلاق برنامج بادر ومبادرة اشمل نفسك، إضافة إلى ارتفاع مستوى الوعي التأميني لدى العاملين في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، خاصة خلال جائحة كورونا التي كان للمؤسسة دورٌ كبيرٌ وبارزٌفي تقديم الدعم للأنشطة الاقتصادية والعاملين المشمولين في مظلة الضمان الاجتماعي (https://www.ssc.gov.jo).

وبلغ عدد المشتركيين الفاعلين في الضمان الاجتماعي(1,531,590) في حين بلغ عدد المنتسبين اختيارياً إلى (96,821)، وبلغ عدد صروفات التعطل (420,230)، في حين بلغ عدد صروفات الأمومة (109,608)، وبلغ عدد إصابات العمل المسجلة ((618,394 لعام (2024). (https://www.ssc.gov.jo

وتعد الأردن من الدول الرائدة في مجال الحماية الاجتماعية، حيث يُعد معدل الإنفاق في الأردن على الحماية الاجتماعية أعلى قليلاً من المتوسط العالمي، ومن ثم هنالك خدمات تقدم بصورة متتابعة، إذ أن وزارة التنمية الاجتماعية تبحث عن تمكين حقيقي لأبناء المنتفعين وبناتهم من صندوق المعونة الوطنية ونقل هذه الأسر من الاعتماد للإنتاج، فقد خصصت مبلغاً كبيراً لبرامج التمكين الاقتصادي، ووضعت نسبة لأبناء المنتفعين وبناتهم في برنامج التشغيل الوطني، إذ كان حجم المبالغ في العام (2023) يرتفع من مئات الألوف الصغيرة إلى مليون ونصف المليون، والعام الحالي (2024) كان مليونين، وبينت الإحصائيات التي قامت بها منظمة العمل الدولية أن أكثر من (45.2%) من أفراد الشعب الأردني يستفيدون من برنامج واحد أو أكثر من برامج الحماية الاجتماعية.

فقد بلغ عدد الأسر التي يقدم لها الدعم المالي من صندوق المعونة الوطنية في نهاية عام (2023) بلغ (220) ألف أسرة، وسيصل عدد الأسر في نهاية عام (2024 – 2025) إلى (250)

ألف أسرة، بالإضافة إلى التمكين الاقتصادي للأسر من الاعتماد على المساعدة إلى الإنتاج والاعتماد على الذات (https://www.ssc.gov.jo).

ج- نتائج وإنجازات قطاع الحماية الاجتماعية خلال تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2019 – 2025) ما يلي:

- تنفيذ الإستراتيجية للتحول الرقمي، فقد أُطلق (30) خدمة إلكترونية، منها: ترخيص حضانة لأول مرة، وتجديد ترخيص حضانة سنوي، وتسجيل جمعية محلية، وتسجيل جمعية فرع أجنبي، وإصدار شهادة جمعية بدل فاقد، وتعديل النظام الأساسي للجمعية المحلية، وانضمام جمعية، واستحداث غرفة مراقبة كاميرات مركزية بوصفها أداة رقابية لحماية حقوق المنتفعين والمنتفعات وصونها، إضافة إلى إنشاء (5) غرف إلكترونية لمحاكم الأحداث ومؤسسة الحسين الاجتماعية وربطها بمحاكم الأحداث بالتعاون مع وزارة العدل.
- تطوير محور خاص للاستجابة للأزمات والصدمات ضمن الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، لبناء نظام حماية اجتماعية شامل مستجيب للكوارث والأزمات بشكل فعال ومرن، بما يراعي الفئات الهشة والاحتياجات المتعلقة بالنوع الاجتماعي.
- تدريب فريق الدعم النفسي على التعامل مع الأزمات والكوارث من خلال المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، وبالتعاون مع برنامج التعاون الألماني.
- مسح الأسر المنتفعة وطالبي الانتفاع من قبل صندوق المعونة الوطنية، لرصد الواقع الاقتصادي والاجتماعي للأسر المنتفعة. إذ وصل مسح الأسر وطالبي الانتفاع لغاية 42%.
- استحداث وحدة خاصة لتمكين المرأة في وزارة التنمية الاجتماعية، ووضع خريطة الطريق لعملها وتحديد أهدافها.
- إطلاق مبادرة «قوي فرصتك» بالتعاون والشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، واللجنة الوزارية لتمكين المرأة، وصندوق المعونة الوطنية، التي تهدف إلى توفير (5) آلاف فرصة تعلم مجانية للشباب والشابات في المجالات التي يحتاجها سوق العمل الأردني.
- استمرار العمل على إدماج الفئات المحتاجة للحماية والرعاية، والفئات الهشة، بالأسر البيولوجية أو الأسر البديلة، وكذلك إدماجها بالمجتمع من خلال (96) مركزاً، ومؤسسة وداراً إيوائية ونهارية، حكومية وخاصة وتطوعية (Https://www.mop.gov.jo).

ثانياً: صندوق الحماية الاجتماعية في عُمان: (2021-2024)

صندوق الحماية الاجتماعية: كيان له استقلال إداري ومالي أنشىء بموجب المرسوم العماني رقم (33-2021)، وهو الجهة الرسمية المسؤولة عن برامج الحماية الاجتماعية في عُمان، وتنطلق رسالته من توفير حماية اجتماعية عادلة للمجتمع من خلال أداء مؤسسي فاعل ومحكوم قائم على الابتكار والشراكة، ومن قيمه: « الأبتكار، والشراكة، والعدالة، والشفافية، والريادة»، ومن أهداف التنمية المستدامة التي ينطلق منها عمل الصندوق: « القضاء على الفقر، والقضاء التام على الجوع، والصحة الجيدة والرفاهية، والمساواة بين الجنسين، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد، والحد من أوجه عدم المساواة».

أ- أهداف صندوق الحماية الاجتماعية:

- تنفيذ رؤية وسياسة عُمان المتعلقة بالحماية الاجتماعية.
- توفير التغطية التأمينية والحماية الاجتماعية اللائقه والعادلة والكافية لمختلف فئات المجتمع.
- أنشاء منظومة متكاملة ومستدامة للحماية الاجتماعية.
- تعزيز إدارة موارد الصندوق واستثمار أمواله لتحقيق أفضل عائد ممكن ضمن مستوى مخاطرة مقبولة.
- المواءمة بين أصول الصندوق والتزاماته الحالية والمستقبلية.
- وضع أدوات ادخار وبرامج مساندة لتعزيز الحماية الاجتماعية.
- متابعة أداء برامج الحماية الاجتماعية.

ب- اختصاصات صندوق الحماية الاجتماعية:

- اقتراح السياسات العامة للحماية الاجتماعية، والمساهمة في رسم إستراتيجيات الحماية الاجتماعية ووضع برامجها.
- تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية من حيث المزايا والفئات المغطاة.
- تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية، وتقييم فاعليتها.
- استثمار أموال الصندوق داخل عُمان وخارجها، وتوزيعها على فروع التأمين الاجتماعي، وإدارتها وتحصيل العائد منها، وإعادة استثمارها.
- تأسيس الشركات بأشكالها كافة لممارسة أنشطة الصندوق الاستثماريه أو العملياتية، والتعاقد مع بيوت الخبرة والشركات المتخصصة في إدارة الاستثمارات المختلفة.

- تملك الأصول المختلفة وشراؤها وبيعها، وإنشاء مشاريع استثماريه بمفرده أو بمشاركة غيره داخل عُمان، أو خارجها.

- هيكلة الممتلكات أو الاستثمارات أو الشركات التابعة للصندوق وتنظيمها، أو دمجها أو توحيدها أو ضمها، أو تصفيتها أو بيعها أو التصرف في أي منها،، والقيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لذلك.

- إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بأهداف الصندوق واختصاصاته.

- إعداد مشروعات القوانين والمراسيم السلطانية، واللوائح والقرارات ذات الصلة بأهداف الصندوق واختصاصاتة.

- تقييم أداء جميع برامج الرعاية والتمكين والإدماج والتأهيل والدعم الخاصة بالحماية الاجتماعية وخدماتها وسياساتها، والتنسيق مع الجهات القائمة عليها لتجويدها ومواءمتها مع بقية المبادرات ذات الصلة.

- إبرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والعقود ذات الصلة باختصاصات الصندوق.

- تمثيل عُمان في المؤتمرات والاجتماعات والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة باختصاصات الصندوق.

ج- برامج الحماية الاجتماعية التي يشرف عليها الصندوق:

1 - منافع الحماية الاجتماعية النقدية:

يقدم الصندوق عدداً من منافع الحماية الاجتماعية النقدية، وهي: منفعة كبار السن، ومنفعة الطفولة، ومنفعة الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنفعة الأيتام والأرامل، ومنفعة دعم دخل الأسر.

2 - فروع التأمين الاجتماعي:

يحتوي قانون الحماية الاجتماعية على خمسة برامج تأمينية تغطي مختلف المخاطر المترتبة بالعمل، ويقوم مفهوم التغطية التأمينية على نقل مسؤولية تغطية هذه المخاطر من التزام جهة العمل إلى التزام تأميني على صندوق الحماية الاجتماعية، مقابل الاشتراكات الشهرية من جهة العمل والمؤمن عليه، ومن هذه البرامج: تأمين كبار السن والعجز والوفاة (التقاعد)، وتأمين إصابات العمل والأمراض المهنية، وتأمين الأمان الوظيفي، وتأمين إجازات الأمومة، وتأمين الإجازات المرضية وغير الاعتيادية. (Https: //WWW.Spf. gov.om).

ثالثاً : عناصر الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية وأبعادها في الأردن وعُمان:

أولاً: عناصر الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في الأردن:

1 - تحسين مستوى المعيشة:

- الحماية من الفقر والتخفيف منه.
- توفير فرص عمل لائقة وتحقيق الاكتفاء الذاتي للأسر.

2 - تعزيز القدرة على التعافي من الصدمات الاقتصادية:

- مساعدة الأسر في التغلب على تأثيرات الصدمات الاقتصادية على الفقراء والمهمشين.

3 - الإدماج الاجتماعي:

- تمكين الاستثمار في رأس المال البشري.
- تعزيز التعليم والتدريب المهني.

4 - ضمان تكافؤ الفرص:

- إزالة العوائق أمام فرص العمل والترقية المتساوية لجميع الفئات الاجتماعية.

5 - تعزيز الصحة النفسية والاجتماعية:

- توفير الدعم النفسي والاجتماعي للأفراد والأسر، ومكافحة الوصم المرتبط بالصحة النفسية.

1 - أبعاد الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في الأردن:

1 - فرصة:

تعزيز فرص العمل وضمان ظروف عمل عادلة.

تحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصاديًا للأسر.

2 - تمكين:

تقديم خدمات تعليمية وصحية ورعاية اجتماعية شاملة.

دمج الفئات المحتاجة.

3 - كرامة:

- تقديم مساعدات اجتماعية مستهدفة ومؤقتة للمواطنين غير القادرين على تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- برامج التغذية المدرسية والإسكان للفقراء.

ثانياً: عناصر الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في عُمان:

1 - تحسين مستوى المعيشة:

- الحماية من الفقر وتوفير فرص العمل.

2 - تعزيز القدرات الفردية والجماعية:

- برامج التعليم والتدريب المهني.

3 - ضمان الصحة الشاملة:

- تقديم خدمات صحية متكاملة وعادلة للجميع.

4 - تمكين الفئات الهشة:

- تقديم الدعم الاجتماعي والمساعدات المالية للفئات الأكثر احتياجاً.

- أبعاد الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في عُمان:

1 - رؤية الصندوق:

- حماية اجتماعية شاملة لاستدامة العيش الكريم للمجتمع.

2 - رسالة الصندوق:

- توفير حماية اجتماعية عادلة للمجتمع من خلال أداء مؤسسي فاعل ومحكوم قائم على الابتكار والشراكة.

3 - قيم الصندوق:

- الابتكار، والشراكة، والعدالة، والشفافية، والريادة.

4 - أهداف التنمية المستدامة:

- القضاء على الفقر، والقضاء التام على الجوع، والصحة الجيدة والرفاهية، والمساواة بين الجنسين، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، والحد من أوجه عدم المساواة.

سابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

الإجراءات المنهجية للدراسة:

1 - نوع الدراسة: تعد هذه الدراسة من الدراسات التقويمية التي تستخدم البيانات والمعلومات الموضوعية، لتحديد مدى مساهمة الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في الارتقاء برفاهية المواطن الأردني (2019-2025)، وكذلك مدى مساهمة قطاع الحماية

الاجتماعية في عُمان (2021- 2024)، في تحقيق الرفاهية الاجتماعية للمواطن العماني.

2 - المنهج المستخدم:

اعتمدت هذه الدراسة على منهج تحليل المضمون بوصفه أداة علمية مناسبة لتحليل الوثائق الرسمية والإستراتيجيات الوطنية، واستنباط المعاني والدلالات التي تعكس توجهات السياسات الاجتماعية وأهدافها التنفيذية، وقد وُظف هذا المنهج على مستويين أساسيين:

أولاً: تحليل الوثائق الرسمية المعتمدة في كل من الأردن وعُمان:

- رُجِع إلى مجموعة من الوثائق الرسمية والمصادر المعتمدة لتشكيل قاعدة تحليلية دقيقة، وذلك على النحو التالي:

1 - في الأردن:

1. ملاحق إعداد الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2019–2025)، الصادرة عن لجان مختصة برئاسة وزير التخطيط والتعاون الدولي ووزير التنمية الاجتماعية.
2. محتوى نص الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2019–2025).
3. وثائق داعمة للبرامج التنفيذية المرتبطة بالتعليم، والصحة، والتشغيل، وشبكات الأمان الاجتماعي.

2 - في عُمان:

1. **الملف التعريفي بمنظومة الحماية الاجتماعية وفق قانون الحماية الاجتماعية (فبراير 2023).**
2. الدليل الإلكتروني للخدمات وجهات العمل (أغسطس 2024).
3. دليل حقوق والتزامات جهات العمل (أكتوبر 2023).
4. منشورات وزارة التنمية الاجتماعية في مجال التخطيط والدراسات.
5. نصوص برامج صندوق الحماية الاجتماعية (2021–2024) ومكوناته.

ثانيًا: موضوعات التحليل في الإستراتيجيتين :

حُلل المضمون في ضوء مجموعة من الموضوعات المركزية داخل كل إستراتيجية، بهدف الكشف عن بنيتها وأبعادها الرئيسية، وتشمل ما يلي:

1. الأهداف العامة والخاصة للإستراتيجيات.

2. الفئات المستهدفة وآليات الاستهداف.
3. مجالات التدخل الأساسية مثل: (التعليم، والصحة، والتشغيل، والحماية النقدية).
4. آليات التنفيذ والمتابعة والتقييم.
5. الشراكات المؤسسية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.
6. التمويل والمصادر المالية المخصصة للبرامج.
7. أثر التحول الرقمي في تحسين فعالية الخدمات.

ثالثًا: محاور المقارنة بين إستراتيجيتي الأردن وعُمان:

أجرت الدراسة مقارنة منهجية بين إستراتيجيتي الحماية الاجتماعية في الأردن وعُمان، استنادًا إلى المحاور التالية:

1. تشابه الأهداف العامة والفئات المستهدفة واختلافها.
2. نقاط القوة والضعف في السياسات والبرامج المنفذة.
3. مدى فعالية الأدوات التنفيذية في كل بلد.
4. نطاق تغطية الخدمات الاجتماعية وشموليتها.
5. كفاءة آليات التمويل وتوزيع الموارد.
6. مستوى التكامل المؤسسي بين الجهات الحكومية وغير الحكومية.
7. درجة التقدم في التحول الرقمي واستخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات.
8. الانسجام مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

ثامناً: حدود الدراسة:

1 - حدود زمانية: تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية التي تمتد من لحظة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2019 – 2025)، وقطاع الحماية الاجتماعية في عُمان (2021-2024).

2 - حدود مكانية: تقتصر الدراسة على الدولة التي تطبق فيها الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في الأردن (2019 – 2025)، وقطاع الحماية الاجتماعية في عُمان (2021-2024).

3 - الحدود الموضوعية: البنود الواردة فى الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية وتعددها فى كل من الأردن وعُمان.

تاسعاً: نتائج الدراسة:

1 - النتائج الخاصة بالإجابة عن السؤال الأول: ما مكونات الإستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية وأهدافها في كل من الأردن وعُمان خلال الفترة 2019 – 2025؟

جدول رقم (1) مقارنة مكونات الإستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية فى الأردن وعُمان

عناصر التحليل	الأردن(2019 – 2025)	عُمان (2021- 2024)
الأهداف العامة	تحسين رفاهية المواطن وتعزيز فرص العمل	تعزيز الحماية الاجتماعية والاقتصادية
الفئات المستهدفة	الأسر الفقيرة، ذوو الاحتياجات الخاصة، الشباب العاطلون عن العمل	الفئات الأكثر هشاشة، كبار السن، ذوو الدخل المحدود
مجالات التدخل	التعليم، الصحة، التشغيل، الحماية النقدية	الدعم المالي، التأمين الاجتماعي، تعزيز الدخل
آليات التنفيذ	برامج تشغيل، منح تعليمية، دعم مالي للأسر	إعانات مالية، تحسين الخدمات الصحية، تطوير التأمين الاجتماعي
الشراكات المؤسسية	الحكومة، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني	الحكومة، صندوق الحماية الاجتماعية، مؤسسات غير ربحية

يتضح من الجدول السابق أن الأردن يركز بشكل رئيسي على التعليم، الصحة، والتشغيل كأدوات لتعزيز الحماية الاجتماعية، بينما تعتمد عُمان على الدعم المالي والتأمين الاجتماعي لضمان تحسين مستوى المعيشة للفئات الأكثر هشاشة، وهذا الاختلاف يعكس التوجه الاقتصادي لكل بلد؛ فالأردن يسعى لخلق فرص مستدامة من خلال التشغيل والتعليم، في حين تعتمد عُمان على سياسات إعادة توزيع الثروة عبر الدعم النقدي، أما الشراكات المؤسسية تمثل دورًا أساسيًا في نجاح الإستراتيجيات، إذ تعتمد الأردن على مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، بينما تتبنى عُمان نموذجًا أكثر حكوميًا عبر صندوق الحماية الاجتماعية، ما يجعل إستراتيجيتها أكثر مركزية.

2 - نتائج الإجابة عن السؤال الثاني: ما فعالية البرامج الاجتماعية المنفذة في تحسين رفاهية المواطنين في الأردن وعُمان؟

جدول رقم (2) تقييم فعالية البرامج الاجتماعية فى كل من الأردن وعُمان

البرنامج	الهدف	الأردن (مستوى تحقيق الهدف)	عُمان (مستوى تحقيق الهدف)
برامج الدعم النقدي	تحسين الدخل للأسر الفقيرة	تحقق جزئي - محدود بسبب الموارد	تحقق متوسط - تغطية واسعة للفئات المستهدفة
برامج التشغيل	تعزيز فرص العمل	تحقق جزئي - ضعف التنسيق بين القطاعات	تحقق عالٍ - استهداف الفئات المحتاجة بفعالية
برامج الرعاية الصحية	توفير خدمات طبية شاملة	تحقق متوسط - نقص في بعض الخدمات	تحقق عالٍ - تغطية واسعة وتأمين صحي شامل
التحول الرقمي	تحسين الوصول للخدمات	تحقق جزئي - تطوير مستمر	تحقق عالٍ - استخدام التكنولوجيا في جميع الخدمات

يتضح من الجدول السابق أن هناك اختلافًا واضحًا في مدى فعالية تنفيذ البرامج الاجتماعية بين الأردن وعُمان، ففي الأردن تظل برامج الدعم النقدي محدودة نظرًا لقيود الميزانية، بينما تحقق عُمان مستوى تغطية أوسع للفئات المحتاجة، ويظهر ذلك في التوجه الحكومي العماني نحو تخصيص موارد مستقرة لصندوق الحماية الاجتماعية، أما فيما يتعلق بفرص العمل فنجد أن الأردن يمتلك برامج تشغيلية لكنها تعاني من ضعف التنسيق بين القطاعات، ما يقلل من فعاليتها، في حين أن عُمان تمتلك آليات استهداف دقيقة تسهم في تقديم فرص أفضل للفئات المحتاجة.

فيما يتعلق بالرعاية الصحية فإن الأردن يوفر خدمات متوسطة الجودة، ولكنها غير شاملة للفئات كافة، بينما تحقق عُمان مستوى أعلى من الخدمات الصحية بفضل التأمين الصحي الإجباري، وأخيرًا يظهر أن التحول الرقمي في عُمان أكثر تكاملًا وتطورًا مقارنةً بالأردن، إذ تعتمد عُمان على تقنيات حديثة لتسهيل وصول المواطنين للخدمات الاجتماعية بكفاءة عالية.

3 - نتائج الإجابة عن السؤال الثالث: ما نقاط القوة والضعف في السياسات والبرامج المنفذة في الأردن وعُمان؟

جدول رقم (3) تحليل نقاط القوة والضعف في الإستراتيجيات فى الأردن وعُمان

المحور	نقاط القوة في الأردن	نقاط القوة في عُمان	نقاط الضعف في الأردن	نقاط الضعف في عُمان
وضوح الأهداف	أهداف محددة وواضحة	أهداف متكاملة مع التنمية المستدامة	بعض الأهداف تحتاج إلى مراجعة	بعض الأهداف تحتاج إلى تخصيص موارد إضافية
نطاق تغطية الفئات	استهداف متنوع للفئات الضعيفة	تغطية شاملة لجميع الفئات الأكثر هشاشة	نقص التمويل لبعض الفئات	محدودية الاستفادة لبعض الفئات الجديدة
فعالية التنفيذ	برامج تشغيلية متعددة	برامج تأمين شاملة وفعالة	ضعف التنسيق بين بعض الجهات	الاعتماد الكبير على الدعم الحكومي
الشراكات المؤسسية	تعاون مع القطاع الخاص	دعم حكومي قوي	ضعف التنسيق مع بعض مؤسسات المجتمع المدني	الحاجة إلى مزيد من التنسيق بين القطاعات

يتضح من الجدول السابق أن أحد أهم نقاط القوة في الإستراتيجية الأردنية هو وضوح الأهداف وتركيزها على التشغيل والتعليم، بينما تتفوق عُمان في التكامل مع التنمية المستدامة من حيث نطاق التغطية، بينما تُظهر عُمان مرونة في استهداف الفئات الهشة بشكل أفضل من الأردن، ما يعكس قوة التمويل والاستدامة المالية لديها، وعلى الجانب الآخر تعاني الأردن من ضعف التنسيق بين الجهات، وهو ما يؤثر على كفاءة التنفيذ، بينما تعتمد عُمان بشكل كبير على الدعم الحكومي ما قد يؤدي إلى محدودية الابتكار داخل النظام، وهذه التحليلات توفر رؤية معمقة حول الاختلافات والتشابهات بين الإستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية في الأردن وعُمان .

4 - نتائج الإجابة عن السؤال الرابع: ما الفروقات الرئيسية بين الإستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية في الأردن وعُمان؟

جدول رقم (4) الفروق الرئيسية بين الإستراتيجيات فيما يتعلق باستخدام التحول الرقمي فى الحماية الاجتماعية

المجال	الأردن	عُمان	درجة الفعالية
أتمتة الخدمات	تطوير تدريجي	متقدم جدًا	متوسط في الأردن، مرتفع في عُمان
سهولة الوصول	تحسن تدريجي في الخدمات الرقمية	الوصول الكامل عبر منصات رقمية	متوسط في الأردن، مرتفع في عُمان
التكامل مع الأنظمة	بعض التكامل بين المؤسسات الحكومية	تكامل كامل يشمل القطاعات كافة	متوسط في الأردن، مرتفع في عُمان

يُبرز الجدول الفجوة بين مستوى التحول الرقمي في الأردن وعُمان، إد تُظهر عُمان تقدمًا ملحوظًا في أتمتة الخدمات الاجتماعية، بينما لا يزال الأردن في مرحلة التطوير التدريجي، ويمُكن تفسير هذا التباين من خلال عدة عوامل رئيسية:

1 - أتمتة الخدمات الاجتماعية:

في الأردن لا تزال أتمتة الخدمات قيد التطوير، إذ تُرقمن بعض البرامج الاجتماعية تدريجيًا، مثل تسجيل المستفيدين إلكترونيًا أو أتمتة عمليات تقديم الدعم النقدي، ومع ذلك، لا تزال بعض الخدمات تعتمد على الإجراءات التقليدية، بينما في عُمان نُفذ نظام حماية اجتماعية متكامل يعتمد على الذكاء الاصطناعي وتقنيات البيانات الضخمة لتحليل احتياجات المستفيدين وضمان توزيع الموارد بكفاءة.

2 - سهولة الوصول للخدمات الرقمية:

التحول الرقمي في الأردن يشهد تحسنًا خاصة مع تطبيقات الحكومة الإلكترونية، لكن انتشار الخدمات الرقمية لا يزال محدودًا بسبب الفجوة في البنية التحتية التقنية، بينما في عُمان تقدم الحكومة منصات إلكترونية موحدة تمكن المواطنين من الوصول إلى خدمات الحماية الاجتماعية بسهولة سواء عبر الهواتف الذكية أو الحواسيب ما يرفع مستوى الكفاءة.

3 - التكامل مع الأنظمة الوطنية:

لا يزال الأردن في مرحلة بناء نظام متكامل يربط جميع الجهات الحكومية المسؤولة عن الحماية الاجتماعية، كما أن بعض الوزارات والمؤسسات تعمل بشكل مستقل، ما يقلل من

فعالية التواصل وتبادل البيانات، بينما عكس عُمان التي تمتلك نظامًا رقميًا مترابطًا بين جميع الهيئات الحكومية ذات الصلة بالحماية الاجتماعية، ما يسمح بمشاركة المعلومات وتنسيق الجهود بشكل أكثر سلاسة.

أوجه التفوق لكل بلد:

- الأردن: يركز على التحول الرقمي التدريجي ويحرص على تحقيق التكامل بين القطاعات المختلفة، لكنه يحتاج إلى استثمارات أكبر في التكنولوجيا لتسريع عملية الأتمتة.
- عُمان: تتمتع بهيكل رقمي أكثر تقدمًا ما يجعل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية أكثر كفاءة، لكنها بحاجة إلى تعزيز الابتكار في تطوير أدوات التحليل الرقمي لضمان تقديم الدعم الأكثر استهدافًا.

5 - نتائج الإجابة عن السؤال الخامس: ما التوصيات التي يمكن تقديمها لتحسين الإستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية في كلا البلدين؟

جدول رقم (5) التوصيات المرتبطة بتحسين الإستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية فى الأردن وعُمان

المحور	التوصيات الخاصة بالأردن	التوصيات الخاصة بعُمان
التمويل والاستدامة المالية	زيادة الموارد المالية عبر تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص	تطوير مصادر تمويل بديلة لضمان استدامة الصندوق الاجتماعي
توسيع نطاق الفئات المستهدفة	إدراج فئات جديدة مثل العمال المستقلين وذوي الدخل المتذبذب	تحسين معايير الاستهداف لضمان وصول الدعم للفئات الأكثر هشاشة
تحسين كفاءة التنفيذ	إنشاء آليات تقييم دورية لضمان فعالية البرامج	تعزيز التنسيق بين الوزارات المختلفة لضمان تنفيذ البرامج بسلاسة
توظيف التكنولوجيا في الحماية الاجتماعية	تحسين التحول الرقمي لضمان وصول المستفيدين بسهولة	تعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي لتحديد الاحتياجات الاجتماعية بشكل أكثر دقة
تعزيز الشراكات بين القطاعات	زيادة التعاون بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني	توسيع دور مؤسسات غير حكومية في تقديم الدعم الاجتماعي

تُظهر التوصيات الواردة بالجدول السابق أن الأردن بحاجة إلى تحسين التمويل واستدامته عبر استقطاب استثمارات جديدة من القطاع الخاص، في حين أن عُمان يمكنها تعزيز مصادر التمويل البديلة لضمان استمرار دعم الفئات الهشة، كذلك كلا البلدين بحاجة إلى توسيع نطاق الفئات المستهدفة عبر معايير أكثر شمولية، أما في مجال كفاءة التنفيذ فيُنصح الأردن بتطبيق آليات تقييم دورية لضمان تحقيق أهداف البرامج، بينما يمكن عُمان تحسين التنسيق المؤسسي بين الوزارات والقطاعات المختلفة، وفيما يتعلق بالتحول الرقمي فالأردن يحتاج إلى زيادة رقمنة الخدمات الاجتماعية، بينما يمكن لعُمان الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتحديد الاحتياجات الاجتماعية بفعالية أكبر.

6 - نتائج الإجابة عن السؤال السادس: كيف يمكن تعزيز الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، لضمان تحقيق أهداف الحماية الاجتماعية في الأردن وعُمان؟

جدول رقم (6) تعزيز الشراكات بين القطاعات المختلفة في الأردن وعُمان

نوع الشراكة	الأردن	عُمان	فرص التحسين
الشراكات مع القطاع الخاص	تنفيذ مشاريع تشغيل مشتركة مع الشركات	دعم مالي من الشركات الكبرى لصندوق الحماية	تشجيع الشركات على تقديم برامج تدريبية للعاطلين
التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني	تنفيذ برامج محلية مشتركة لدعم الفئات الأكثر هشاشة	إشراك الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم الاجتماعي	تحسين آليات التنسيق بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية
الشراكات الدولية	الاستفادة من دعم المنظمات الدولية لتنفيذ برامج اجتماعية	التعاون مع المنظمات العالمية لتوسيع نطاق التأمين الاجتماعي	تعزيز الاتفاقيات الدولية لضمان التمويل المستدام
دور الحكومات في تعزيز التكامل	تطوير أطر قانونية لتنظيم عمل الشراكات	إنشاء منصات حكومية رقمية تسهل التعاون بين القطاعات	تعزيز الشفافية وضمان مشاركة القطاعات المختلفة في صنع القرار

يتضح من الجدول السابق أن الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني تُعد عنصرًا حاسمًا في نجاح سياسات الحماية الاجتماعية في الأردن، فهناك جهود

جيدة للتعاون مع الشركات لتوفير فرص عمل، ولكن هناك مجال لتحسين برامج التدريب التي تساعد العاطلين على اكتساب مهارات جديدة، أما في عُمان فالدعم المالي من الشركات الكبرى لصندوق الحماية الاجتماعية يُعد خطوة إيجابية، لكن هناك حاجة إلى إشراك الشركات في تنفيذ مشاريع تشغيلية مباشرة.

أما على مستوى التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني فالأردن يعتمد على الجمعيات المحلية بشكل أكبر، بينما في عُمان هناك تنسيق قوي مع الجمعيات الأهلية، ما يعزز كفاءة تنفيذ البرامج الاجتماعية، فكلا البلدين يمكنهما تحسين آليات التنسيق لضمان عدم التداخل بين المبادرات المختلفة.

وفيما يتعلق بالشراكات الدولية فالأردن يستفيد من دعم المنظمات العالمية لتمويل بعض البرامج، بينما عُمان تعتمد على توسيع التأمين الاجتماعي بالتعاون مع هيئات دولية، والتحسين في هذا الجانب يمكن أن يشمل تعزيز الاتفاقيات الدولية لضمان استدامة الموارد المالية للمشاريع الاجتماعية.

أخيرًا، تحتاج الحكومات في البلدين إلى تطوير أطر قانونية واضحة تنظم عمل الشراكات، إضافة إلى تعزيز الشفافية والتكامل الرقمي بين مختلف القطاعات لضمان تحسين تقديم الخدمات الاجتماعية.

النتائج العامة للدراسة:

في ضوء الإجابة عن تساؤلات الدراسة وعناصر التحليل الواردة في المنهج المستخدم، يمكن استخلاص عدة استنتاجات رئيسية تتعلق بالإستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية في كل من الأردن وعُمان خلال الفترة (2019 – 2025)، ويشمل هذا التحليل مقارنة شاملة للعناصر الرئيسة، والفعالية التنفيذية، ونقاط القوة والضعف، والتوصيات المقترحة لتحسين السياسات والبرامج الاجتماعية في كلا البلدين.

أولًا: مكونات الإستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية وأهدافها:

أ- الأردن:

- تهدف الإستراتيجية الأردنية إلى تحسين رفاهية المواطن من خلال تعزيز فرص العمل وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية.

- تعتمد على برامج تشغيلية ومنح تعليمية بوصفها أدوات رئيسية لتحقيق أهدافها، بالإضافة إلى دعم مالي للفئات الأكثر احتياجًا.
- تركز بشكل كبير على الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لضمان نجاح التنفيذ.
- عُمان:
- تعتمد الإستراتيجية العُمانية على تعزيز الحماية الاجتماعية عبر الدعم المالي المباشر والتأمين الاجتماعي.
- تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة للفئات الأكثر هشاشة مثل كبار السن وذوي الدخل المحدود.
- ترتكز بشكل رئيسي على صندوق الحماية الاجتماعية الذي يعد المصدر الأساسي للتمويل والتنفيذ.

الاختلافات الأساسية بين الإستراتيجيتين:

- الأردن يركز على التشغيل والتعليم بوصفها أدوات طويلة الأمد لتحسين الحماية الاجتماعية، بينما عُمان تعتمد أكثر على إعادة توزيع الموارد المالية والتأمين الاجتماعي.
- عُمان تمتلك هيكلًا إداريًا أكثر مركزية لتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية مقارنةً بالأردن، الذي يعتمد على الشراكات متعددة الأطراف.

ثانيًا: فعالية البرامج الاجتماعية المنفذة:

أ- الأردن :

- فعالية برامج التشغيل لا تزال متوسطة، إذ تواجه تحديات مثل ضعف التنسيق بين القطاعات وقلة فرص التدريب المهني الملائم.
- برامج الدعم النقدي تعاني من قيود الميزانية، ما يؤثر على شمولية المستفيدين.
- هناك تقدم تدريجي في أتمتة الخدمات الاجتماعية، لكنه لا يزال محدودًا مقارنة بالأنظمة الرقمية المتقدمة في دول أخرى.

ب - عُمان:

- تمتلك برامج تأمين اجتماعي متقدمة تحقق شمولية واسعة وتقدم دعماً مالياً منتظماً للفئات المستهدفة.

- تغطية الخدمات الصحية أكثر شمولية مقارنة بالأردن، إذ يستفيد المواطنون من نظام تأمين صحي إلزامي يعزز جودة الخدمات المقدمة.
- تعتمد عُمان على التحول الرقمي بشكل متكامل، ما يسهل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية إلكترونيًا ويوفر الوقت والجهد للمواطنين.

أبرز الفروقات في الفعالية التنفيذية:

- برامج الدعم النقدي أكثر استدامة وشمولية في عُمان مقارنةً بالأردن بسبب التمويل الحكومي المستقر.
- فعالية التشغيل في الأردن أقل من المتوقع نظرًا لضعف التنسيق المؤسسي، بينما عُمان تعتمد على آليات استهداف دقيقة للفئات المحتاجة.
- التحول الرقمي أكثر تطورًا في عُمان، ما يسهم في تحسين كفاءة الخدمات الاجتماعية.

ثالثًا: نقاط القوة والضعف في الإستراتيجيات:

أ - نقاط القوة في الأردن:

- وجود رؤية واضحة لتحسين الفرص الاقتصادية عبر برامج التشغيل والتعليم.
- التعاون مع القطاع الخاص يعزز تنفيذ البرامج ويوفر فرصًا للمستفيدين.
- مرونة النظام الاجتماعي تسمح بإدراج إصلاحات جديدة لتحسين الفعالية.

ب - نقاط الضعف في الأردن:

- ضعف التمويل لبعض البرامج الاجتماعية يؤدي إلى قصور في التغطية.
- نقص التنسيق بين القطاعات المختلفة يؤثر على سرعة التنفيذ وكفاءته.
- التحول الرقمي لا يزال غير متكامل بالكامل، ما يعيق تحسين جودة الخدمات المقدمة.

ت - نقاط القوة في عُمان:

- وجود هيكل إداري قوي يعتمد على صندوق الحماية الاجتماعية لضمان استدامة التمويل.
- شمولية التغطية في التأمين الصحي والدعم المالي تحقق نتائج إيجابية مباشرة على رفاهية المواطنين.
- التحول الرقمي المتطور يعزز كفاءة الخدمات الاجتماعية ويضمن وصول المستفيدين بسهولة.

ث - نقاط الضعف في عُمان:

- الاعتماد الكبير على التمويل الحكومي يجعل البرامج أقل مرونة في حال تغير الموارد المالية.
- الحاجة إلى تعزيز التنسيق بين الجهات المختلفة لضمان توزيع الموارد بشكل أكثر كفاءة.

رابعًا: التحول الرقمي ودوره في تحسين الحماية الاجتماعية:

أ - الأردن:

- يواجه الأردن تحديات في تكامل الخدمات الرقمية، ما يجعل الوصول إلى بعض المساعدات الاجتماعية أكثر تعقيدًا.
- الجهود الحكومية لتحسين التحول الرقمي لا تزال في مرحلة التطوير، لكنها تحتاج إلى استثمارات إضافية لتعزيز الفعالية.

ب - عُمان:

- عُمان تمتلك أنظمة إلكترونية متكاملة لتقديم الدعم الاجتماعي، ما يقلل من الفجوة الرقمية بين المواطنين.
- يعتمد نظام الحماية الاجتماعية العُماني على الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لضمان استهداف دقيق للفئات الأكثر احتياجًا.

- أبرز الفروقات بين البلدين:

- التحول الرقمي أكثر تطورًا في عُمان مقارنةً بالأردن، ما يسهم في تقديم خدمات أسرع وأكثر كفاءة.
- الأردن يحتاج إلى تكامل رقمي أكبر بين المؤسسات الحكومية لضمان سهولة وصول المواطنين إلى الخدمات الاجتماعية.

خامسًا: تحسين الإستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية:

أ - التوصيات للأردن:

- تعزيز التمويل عبر توسيع الشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية.
- تحسين التنسيق المؤسسي بين الوزارات لضمان كفاءة تنفيذ البرامج الاجتماعية.
- زيادة الاستثمار في التحول الرقمي لضمان وصول الخدمات الاجتماعية بسهولة للمواطنين.

ب - التوصيات لعُمان:

- تطوير مصادر تمويل بديلة لضمان استدامة برامج الدعم الاجتماعي.
- تعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية من خلال تقديم دعم مباشر للفئات الهشة.
- تحسين آليات التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة لضمان توزيع أفضل للموارد.

سادسًا: تعزيز الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني:

أ- في الأردن:

- تعزيز التعاون مع الشركات الكبرى لتنفيذ برامج تشغيلية توفر فرص عمل للشباب.
- تحسين التكامل بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لضمان وصول الدعم للفئات المستهدفة.

ب - في عُمان:

- تعزيز دور المجتمع المدني من خلال إشراك الجمعيات الأهلية في تقديم الخدمات الاجتماعية.
- تطوير شراكات دولية لضمان التمويل المستدام لبرامج الحماية الاجتماعية.

عاشراً: التوصيات:

أولاً : توصيات خاصة بتحسين الحماية الاجتماعية بالأردن:

1. تحسين التنسيق المؤسسي من خلال إنشاء هيئة مركزية مسؤولة عن تنسيق تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية بين الوزارات المختلفة.
2. تعزيز التعاون بين القطاع الحكومي والخاص لضمان استدامة تنفيذ البرامج الخاصة بالحماية الاجتماعية.
3. تعزيز التمويل من خلال تطوير شراكات مع المنظمات الدولية لتوفير مصادر تمويل إضافية.
4. استحداث سياسات ضريبية تدعم تمويل برامج الحماية الاجتماعية بشكل مستدام.
5. إنشاء منصات إلكترونية موحدة تربط جميع الخدمات الاجتماعية لضمان وصول سريع للمستفيدين.
6. استثمار في الذكاء الاصطناعي لتحديد أولويات الدعم الاجتماعي واستهداف الفئات الأكثر احتياجًا بفعالية.

ثانياً : توصيات خاصة بتحسين الحماية الاجتماعية بعُمان:

1. تنويع مصادر التمويل من خلال تطوير استثمارات مالية خارجية لضمان استدامة برامج الحماية الاجتماعية .
2. توسيع نطاق التمويل عبر إشراك القطاع الخاص في دعم مشاريع الحماية الاجتماعية بعُمان.
3. تحسين التنسيق بين الجهات الحكومية من خلال إنشاء لجان تنسيق متخصصة لضمان توزيع عادل للموارد.
4. تحسين الشفافية ومراقبة الأداء لضمان كفاءة التنفيذ بين مؤسسات الدولة كافة.
5. تعزيز التحول الرقمي من خلال تطوير أنظمة تحليل بيانات متقدمة تسهم في تحسين استهداف الفئات المحتاجة.
6. تحسين الربط بين المؤسسات المختلفة لضمان تدفق سلس للمعلومات والخدمات داخل عُمان.

أولاً: المراجع العربية:

1. الأمم المتحدة (2015).اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الحماية الاجتماعية أداة العدالة، بيروت، نشرة التنمية الاجتماعية، المجلد (5) العدد (2).
2. بيومي، محمد أحمد (1999). علم الاجتماع وقضايا السياسة الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
3. الحديدي، منى (2015). سياسات الحماية الاجتماعية لرعاية وتمكين الأسرة في مصر، المؤتمر السنوي السابع عشر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
4. حسان، عبد الرحمن أحمد محمد(2023). تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية للأطفال المودعين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، بحث منشور فى مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية جامعة الفيوم ، المجلد (30) 3 .
5. خزام، م، (2016). أسباب الحماية الاجتماعية للفئات المستضعفة في ضوء العولمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
6. الرشيدي، عبد الونيس محمد (2015). سياسات الحماية الاجتماعية والحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب، مجلة الخدمة الاجتماعية، القاهرة، الجمعية المصرية

للأخصائيين الاجتماعيين، العدد (54).

7. الزغل ، علاء علي علي (2019). تحليل سياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت خلال الفترة (1960-2019م) «شبكة الأمان الاجتماعي نموذجاً»، بحث منشور فى مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، المجلد (17) 2.
8. سالم، غادة (2021). سياسة الحماية الاجتماعية في الأردن ما بين الإطار النظري والتطبيق العملي، مركز الفينيقية للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، عمان، الأردن.
9. سيلفا، جوانا وآخرون (2012). الدمج والمرونة، الطريق للأمام لشبكات الأمان الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي، واشنطن.
10. طنش، أسامة علي السيد أحمد (2011). الحماية الاجتماعية في مصر، نحو سياسة اجتماعية متكاملة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد(1).
11. عبد الصمد، زياد (2009). دور المجتمع المدني في الحماية الاجتماعية، بيروت، هيئة تنمية المجتمع، المنتدى العربي للسياسات الاجتماعية، في الفترة ما بين 28-29 أكتوبر.
12. عبد اللطيف، رشاد أحمد (2014). مقومات الحماية الاجتماعية في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
13. العبيدي، كاملة خميس عبد الله (2009). التحليل السوسيولوجي لنظام الحماية الاجتماعية في التشريع الليبي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة الإسكندرية.
14. عثمان ، السيد على (2024). تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية للمسنين في مصر خلال الفترة الزمنية من(2015-2023) في ضوء رؤية مصر2030، بحث منشور فى مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، المجلد (34) 1 .
15. محمود، حسن (2005). العولمة والحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، ورقة عمل، الجامعة اللبنانية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:-

16. Key-Roberts, M. (2009). The Impact of Positive Social Media Intervention on Social Well-being. Unpublished Doctor Thesis University of Kansas. 61, p (121-137)
17. Alejandro Morlachetti (2016). The right its social protection and Adequate food "Human rights-based frameworks for social protection in the context of realizing the right to food and the need for legal underpinning' FAO Legal Papers. No, 97, Food and Agriculture Organization of the United Nations, Rome.
18. Ariel Fiszbein, et al. (2014). Social Protection and Poverty Reduction: Global Patterns and Some Targets, World Development, Volume 61.
19. Capone, V., Donizetti, A., & Petrillo., G (2017). Classroom Relationships, Sense of Community. Perceptions if Justice and Collective Efficacy for Students Social Well-being, Journal of Community Psychology, 46(1), 461-465.
20. Cicognani, E., Pirini, C., Keyes, C., Joshanloo, M., Rostami, R., & Nosratabadi, M (2008). Social Participation, Sense of Community and Social Well-being: A Study on American, Italian and Iranian University Students. Social Indicates Research, 89, p (97-111). Journal of Social Welfare, United Kingdom, Vol (22).
21. Keyes, C.L.M (1998). Social Well-Being, Social Psychology Quarterly,
22. Marianne S. Ulriksen & Sophie Plagerson (2014). Social Protection: Rethinking Rights and Duties, World development, vol (64), p (755-765).
23. Porter, Michael E, & Stern, Scott (2016). Social Progress Index 2016. Social Progress Imperative, USA.

24. UNICEF (2012). Child –Sensitive Social Protection – International experience, International Symposium on Child Poverty and Development 20-22 November Beijing, China.

25. Zitha Mokomane (2013).Social Protection as a mechanism for Families in Sub-Saharan Africa, International Journal of Social Welfare, Vol 22(3).

26. http://WWW.albankaldawli.org/ar/topic/socialprotectiondjobs/overvi (https://www.mop.gov.jo)

- (https://www.ssc.gov.jo)-

- (https: //WWW.Spf. gov.om).